

2023

The Role of Technology in Preventive Measures to Combat Money Laundering Crime: Case study Sudan

Mohammed E. A. M. Zain

Department of Public Law, College of Law, King Faisal University, Hofuf, Saudi Arabia,
smaahmed@ksa.edu.sa

Soliman Mohamad Alhamed

Department of Private Law, College of Law, King Faisal University, Hofuf, Saudi Arabia,
smaahmed@ksa.edu.sa

Saad M. A. Abu-Elwan

Department of Computer Science, Applied College, King Faisal University, Hofuf, Saudi Arabia,
smaahmed@ksa.edu.sa

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/isl>

Recommended Citation

E. A. M. Zain, Mohammed; Mohamad Alhamed, Soliman; and M. A. Abu-Elwan, Saad (2023) "The Role of Technology in Preventive Measures to Combat Money Laundering Crime: Case study Sudan," *Information Sciences Letters*: Vol. 12 : Iss. 8 , PP -.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/isl/vol12/iss8/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Information Sciences Letters by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

The Role of Technology in Preventive Measures to Combat Money Laundering Crime: Case study Sudan

Mohammed E. A. M. Zain¹, Soliman Mohamad Alhamed², Saad M. A. Abu-Elwan^{3,*}

¹Department of Public Law, College of Law, King Faisal University, Hofuf, Saudi Arabia

²Department of Private Law, College of Law, King Faisal University, Hofuf, Saudi Arabia

³Department of Computer Science, Applied College, King Faisal University, Hofuf, Saudi Arabia

Received: 14 Mar. 2023; Revised: 20 May 2023; Accepted: 23 May 2023

Published online: 1 Aug. 2023.

Abstract: This study aimed to highlight the role that technology can play in the preventive measures to combat money laundering, especially since money laundering crimes have become dependent on advanced technical techniques in addition to many electronic means that are currently available. This necessitated the development of advanced technical means and tools to combat money laundering. The researchers used the case study methodology, which is characterized by many advantages that make it suitable for this study, including that it allows the collection of data from multiple sources. The study reached many results, the most prominent of which is that the phenomenon of money laundering passes in most of the stage of transfers through bank accounts, which must provide a degree of banking secrecy for customer accounts, which makes the matter of balancing between combating money laundering and maintaining the secrecy of customer accounts difficult and not Palliser. The most prominent of the recommendations of this study is that the legislation and laws of money laundering crimes must be revised and followed up with the necessary decisive, strict and rapid amendments, at least annually.

Keywords: Money laundering, Préventive mesures, Artificiel intelligence.

*Corresponding author e-mail: smaahmed@ksa.edu.sa

دور التقنية في التدابير الوقائية لمكافحة جريمة غسل الاموال: دراسة حالة جمهورية السودان

د. محمد الصادق عبد الله محمد¹، د. سليمان محمد الحامد²، د. سعد مأمون عبدالرحمن أبوعلوان³.

- 1 قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية
- 2 قسم القانون الخاص - كلية الحقوق - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية
- 3 قسم علوم الحاسب الآلي - الكلية التطبيقية - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن ان تلعبه التقنية في اجراءات التدابير الوقائية لمكافحة غسل الاموال، خاصة ان جرائم غسل الاموال اصبحت تعتمد على تقنيات متطورة بالإضافة الي العديد من الوسائل الإلكترونية المتوفرة حالياً. الامر الذي اوجب ضرورة تطور الوسائل والادوات التقنية المتطورة لمكافحة غسل الاموال. استخدم الباحثون منهجية دراسة الحالة والذي يتميز بالعديد من المميزات التي تجعله مناسب لهذه الدراسة ومن اهمها انه يسمح بجمع البيانات من مصادر متعددة حيث يتم جمع البيانات في منهج دراسة الحالة والذي يتميز بالعديد من المميزات التي تجعله مناسب لهذه الدراسة والتقرير، مما يسمح بجمع معلومات غنية وشاملة عن الحالة المدروسة توصلت الدراسة الي العديد من النتائج أبرزها ان ظاهرة غسل الاموال تمر في اغلبيتها بمرحلة تحويلات عبر الحسابات البنكية والتي لا بد من لها من توفير درجة من السرية المصرفية لحسابات العملاء، الامر الذي يجعل امر الموازنة ما بين مكافحة غسل الاموال والحفاظ على سرية حسابات العملاء امراً عسيراً وليس باليسير. أبرز ما جاء في توصيات هذه الدراسة هي ان تشريعات وقوانين جرائم غسل الاموال لا بد لها من التنقيح والمتابعة بالتعديلات اللازمة الحاسمة والصارمة والسريعة على الاقل سنوياً.

الكلمات المفتاحية: غسل الاموال، التدابير الوقائية، الذكاء الاصطناعي.

مقدمة:

عبر الزمن يبحث المجرمون دائماً على طرق متنوعة لإخفاء جريمتهم خاصة إذا كانت هذه الجريمة متعلقة بجرائم الاموال وعندها سيقوم بإجراء عمليات تمويه ومن ثم اظهارها للعلن هرباً من سؤال من اين لك بهذه الاموال؟، ومن ضمن الطرق التي اتبعها المجرمين هي ما يعرف غسل الاموال .

سُميت هذه الجرائم بجرائم غسل الاموال لأول مرة في الولايات المتحدة الاميركية خلال الفترة 1920 – 1930م حيث لجأت عصابات المافيا الي انشاء محل غسل الملابس الاوتوماتيكية من أجل استثمار الاموال التي تحصلت عليها بطريقة غير مشروعة من تجارة المخدرات بغية اخفاء مصادر وأصول هذه الاموال. وكانت تضم الدخل الناشئ عن التجارة غير المشروعة في المخدرات الي الايرادات اليومية للمغاسل التي يخضع دخلها للضرائب، ولذا قيل بان ارباح التجارة غير المشروعة قد تم غسلها كما يتم غسل الملابس غير النظيفة لتصبح صالحة للاستخدام، وبهذا فإن الاموال ذات الاصل الاجرامي تغسل وتصبح نظيفة وبالتالي تصبح صالحة للتداول المالي والاقتصادي دون عائق. (الدوري، 2008)

مفهوم غسل الاموال بشكل عام هي مجموعة من العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تتبع لتغيير صفة الاموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت نشأت اصلاً من مصدر مشروع. (اسماعيل، 2019). اما الاموال غير المشروعة المصدر يطلق عليها المال القذر والتي يمكن ان يكون مصدرها تجارة المخدرات او المؤثرات العقلية وتجارة الاسلحة وتزوير العملات والتهرب من الضرائب وتجارة الرقيق واختلاس المال العام والفساد وغير ذلك.

شكلت عمليات غسل الاموال هاجس لدى جميع الحكومات على مستوى العالم لذلك سعي المجتمع الدولي والاقليمي بمواجهة ظاهرة غسل الاموال ذات المصادر المشبوهة والاجرامية، فتوصل المجتمع الدولي والاقليمي الي اصدار العديد من الاتفاقيات الاقليمية والدولية وذلك بغرض الحد من ظاهرة غسل الاموال. لا سيما ان مثل هذه الجرائم لا بد من تفعيل آليات التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة الاجرامية.

تقدم هذه الدراسة فوائد عديدة للعديد من الجهات اهمها وحدة مكافحة غسل الاموال، وعدد من الوزارات خاصة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، والمجتمع عموماً خاصة ان نجاح جهود مكافحة من شأنه ان يشبع الشفافية بين افراد المجتمع ويدفع بهم نحو الانتاجية التي تقود الي دفع عجلة اقتصاد البلد.

مشكلة الدراسة:

تترتب على جريمة غسل الاموال العديد من الاثار السلبية على الدولة خاصة على الصعيد الاقتصادي، فهو يهدد النمو الاقتصادي لهذه الدولة لاسيما انه في بعض مراحل جريمة غسل الاموال نجد ان هنالك اموال هائلة تدار خارج الإطار المصرفي، الامر الذي يؤدي الي تراجع عجله التنمية في الدولة وتعطل الاستثمار فيها. غالباً ما يلجأ مرتكب أو مرتكبي جريمة غسل الاموال الي تحويلات مالية – إذا نجحت! – خارج الدولة او تحويلات عديدة عبر الدول للتمويه والتعتيم على تلك الاموال لإكسابها المشروعية والقانونية، وهذه التحويلات تؤثر بدرجة كبيرة جدا على ندنى العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الامر الذي يؤدي الي تفاقم الازمات الاقتصادية للدولة، خاصة انها اموال في الغالب لم تخضع للقوانين الضريبية للدولة.

مما سبق ذكره يمكننا أن نلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف نوظف التقنيات الحاسوبية المتطورة خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في اجراءات التدابير الوقائية لمكافحة جريمة غسل الاموال؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو:

إبراز أهمية ودور التقنيات الحاسوبية في اجراءات التدابير الوقائية في مكافحة جريمة غسل الاموال.

الاهداف الفرعية هي:

1. التعرف على التدابير الوقائية التي يمكن تطبيقها للحد والتقليل من جريمة غسل الاموال.
2. التعرف على الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة التي استفاد منها مرتكب جريمة غسل الاموال في جريمتهم

الأهمية النظرية: يعتقد الباحثون أن هذه الدراسة قد تساهم على النحو الآتي:

1. زيادة الاهتمام بتوظيف التقنيات الحاسوبية في إجراءات التدابير الوقائية في مكافحة جريمة غسل الأموال.
2. يتوقع الباحث أن تمثل الدراسة إضافة للمكتبة العلمية يستفيد منها الباحثون وعموم المهتمين بالموضوع.

الأهمية التطبيقية: يعتقد الباحثون أن هذه الدراسة تساهم فيما يلي:

1. تقديم خوارزميات حاسوبية وتقنيات ذكاء اصطناعي لمكافحة جرائم غسل الأموال.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة خاصة ان هذه المنهجية تركز على دراسة الماضي كعامل رئيسي في حدوث الظاهرة محل الدراسة في الحاضر، وتوقعاتها المستقبلية. لا سيما ان منهج دراسة الحالة يعتبر طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالة قيد الدراسة. (النور، 2011). تم جمع المعلومات لهذه الدراسة من خلال اجراء عدد من المقابلات العلمية المطولة والمقيدة لعدد من المتخصصين في مجال سن القوانين واللوائح والانظمة القانونية والانظمة الحاسوبية والبنوك والمصارف، بالإضافة الي ذلك تم جمع المعلومات ايضا من خلال الرجوع والاطلاع على الوثائق والقوانين واللوائح التنفيذية لانظمة مكافحة غسل الأموال الخاصة بعدد من الدول بالإضافة الي الانظمة الصادرة من الامم المتحدة في هذا الشأن، وذلك بغرض التدقيق عليها للتعرف على جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف لتقديم مقترحات لمعالجتها.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري (جريمة غسل الأموال من حيث المفهوم والأركان والعقوبات)

مذ ان اعتمدت الامم المتحدة مصطلح غسل الأموال في العام 1988م، ظهرت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الاشكاليات المتعددة من تنامي هذه الظاهرة والآثار المدمرة لاقتصاديات الدول اضافة الي الاشكاليات الاجتماعية والسياسية لجرائم غسل الأموال، كما ان بعض هذه الدراسات تناولت أهمية استخدام التقنيات الحاسوبية في الحد من تنامي هذه الظواهر. حيث أصبحت هذه الجريمة في الوقت الحاضر من أخطر الجرائم الاقتصادية التي ترتبط بالجريمة المنظمة، إذ أن هذه الجريمة جريمة استثنائية مركبة أي أن وقوع هذه الجريمة لا بد من وقوع جريمة قبلها يتم الحصول من خلال الجريمة الأولى على الأموال غير المشروعة، وتصبح الأموال المغسولة كأنها مشروعة.

لذلك سنتناول هذا المبحث من خلال التقسيم التالي:

1. مفهوم جريمة غسل الأموال:

صدر في السودان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م ولكنه لم يعرف غسل الأموال لذلك لا بد من أن نلجأ للفقه، وقد تعدد التعريفات الفقهية في تحديد معنى غسل الأموال، حيث أن بعضهم ضيقوا من مفهومه خاصة التعريفات التي تقتصر على الأموال المتحصلة من الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية فقط، أما البعض الآخر فقد عرفها بالمفهوم الواسع الذي يشمل جميع الأموال الفذرة التي يتم غسلها حتى تصبح وكأنها مشروعة.

تعريف جريمة غسل الأموال لغةً:

دراسة ابن منظور (711هـ) عرف غسل لغةً يقال: غسل الشيء يغسله غسلًا، وقيل الغسل مصدر من غسلت، وشيء مغسول، (دراسة ابن منظور، لسان العرب، 36/5). بينما الأموال لغةً: جمع مال؛ مال الرجل ويمال مولاً ومؤولاً إذا صار ذا مال، ومال فلان أي أعطاه المال، الممول هو ما ينفق على عمل ما. (ابن منظور، 111/6).

2. تعريف جريمة غسل الأموال اصطلاحاً:

غسل اصطلاحاً: هو محاولة تغيير صفة المال التي اكتسبت منها بطريقة غير مشروعة وقذرة إلى صورة تبدو وتظهر للعيان على أنها مشروعة ونظيفة، (شريط، 2010)، دراسة عيد (2000) عرفت غسل الأموال : هي أي عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت من الأموال، كما عرفتھا القوانين المقارنة. كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون مع العلم بذلك ، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها على المال، المادة (1/ب) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002م المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 2003م 6/8/2003م. أما الأموال جاء تعريفها في المادة (3) من قانون غسل الأموال السوداني لسنة 2014م بأنها: يقصد بها الأصول المالية وغير المالية، وكافة أنواع الممتلكات، سواء كانت مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، أيًا كانت كيفية الحصول عليها، والوثائق والمستندات القانونية أيًا كان شكلها بما فيها الإلكتروني أو الرقمي التي تثبت حقاً أو منفعة في هذه الأصول وتشمل الائتمانيات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد وأي فوائد أو أرباح أو أي دخول أخرى ناتجة عن هذه الأموال أو الأصول الأخرى. (المادة (3) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م. هذه المادة تقابل العديد من المواد في القوانين المقارنة مثل المادة(1/أ) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002م المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 2003م 6/8/2003م.

ثانياً: أركان

جريمة غسل الأموال ليست جريمة أصلية، بل هي بطبيعتها جريمة تبعية ومستقلة، يفترض قيامها ووقوع جريمة أصلية سابقة عليها تحصل منها أموال غير مشروعة لكونها ذات مصدر إجرامي يراد غسلها وتنظيفها لتتحول إلى أموال مشروعة في البداية كان يؤخذ بالنطاق الضيق للأموال المتحصلة من المخدرات فقط، ولكن الآن غالبية الدول تأخذ بالنطاق الواسع الذي يمثل ركناً مفترضاً لكي تقع جريم غسل الأموال بالإضافة لذلك يلزم توافر الركن المادي والركن المعنوي في كل جريمة منها وذلك كما يلي:

1. الركن المفترض (الجريمة الأصلية أو الجريمة السابقة والأولية):

دراسة (الشاذلي، 2021) الجريمة الأصلية أو الأولية أو السابقة، اللازمة لإمكان قيام جريمة غسل الأموال هي الجريمة التي تحصلت منها الأموال غير

المشروعة، ويهدف الجاني بسلوكة المجرم تحويلها إلى أموال ذات مصدر مشروع، في البداية كان يؤخذ بالنطاق الضيق للأموال المتحصلة من المخدرات فقط، ولكن الآن غالبية الدول تأخذ بالنطاق الواسع لتشمل جرائم أخرى.

سارت التشريعات الوطنية على هدى الاتجاه الدولي في تحديدها للجرائم التي تشكل مصدراً للأموال غير المشروعة وجاءت على سبيل الإطلاق بينما كان سابقاً يتبع الأسلوب الحصري فقط.

الركن المفترض لهذه الجريمة هو محل جريمة غسل الأموال، ومحل جريمة غسل الأموال هي الأموال والمتحصلات لأي نشاط غير مشروع وعرف نظام مكافحة غسل الأموال السوداني لسنة 2014م الأموال بأنها: يقصد بها الأصول المالية وغير المالية، وكافة أنواع الممتلكات، سواء كانت مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، أيًا كانت كيفية الحصول عليها، والوثائق والمستندات القانونية أيًا كان شكلها بما فيها الإلكتروني أو الرقمي التي تثبت حقاً أو منفعة في هذه الأصول وتشمل الائتمانيات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد وأي فوائد أو أرباح أو أي دخول أخرى ناتجة عن هذه الأموال أو الأصول الأخرى. (المادة (3) من القانون السوداني لمكافحة غسل الأموال سنة 2014م.

كما عرفت أيضاً المتحصلات بأنها: يقصد بها الأموال الناتجة أو العائدة أو المتحصل عليها مباشرة أو بشكل غير مباشر من ارتكاب الجريمة الأصلية، وتشمل العائدات، أو الفوائد أو المكاسب أو الأرباح الأخرى الناتجة من تلك الأموال سواء ظلت كما هي أو تم تحويلها كلياً أو جزئياً إلى أموال أخرى.

يرى الباحثون بأن من الأفضل توضيح عملية اكتساب هذه الأموال داخل السودان أو خارجه لذلك اقترحت الدراسة تعديل نص المادة (3) في مصطلحي الأموال والمتحصلات تمثيلاً مع الاتفاقيات الدولية التي صادق السودان عليها.

2. الركن المادي لجريمة غسل الأموال:

يكون الركن المادي لهذه الجريمة هو السلوك الإجرامي والنشاط الذي يظهر للعالم الخارجي بشكل محسوس بمظهر مادي لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة، لكن السلوك الذي يجرمه المشرع السوداني يجب أن ينصب على مال حدده القانون ويعد محلاً للسلوك الإجرامي هو الأموال أو المتحصلات أو العائدات ذات المصدر الجرمي، وحسب القانون السوداني لتعريفه للجريمة الأصلية في المادة (3): يقصد بها كل فعل يشكل جريمة بموجب أي قانون ساري في السودان وأي فعل يرتكب خارج السودان إذا كان يشكل جريمة وفقاً لقوانين البلد الذي ارتكب فيه ويشكل جريمة أيضاً في السودان.

ويتمثل الركن المادي في الصور التي نص عليها المشرع السوداني في المادة (35) وهي لا تخرج عما يلي:

- تحويل الأموال أو نقلها أو استبدالها وكان مصدرها غير مشروع:

يتحقق الركن المادي لجريمة غسل الأموال بمجرد إثبات أي سلوك يصدق عليه وصف تحويل أو نقل أو استبدال الأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع ويتضح ذلك السلوك في:

أ/ **تحويل الأموال** إلكترونياً حسب المادة (3): يقصد به أي معاملة مالية تجرى نيابة عن المنشئ من خلال مؤسسة مالية بوسائل إلكترونية بهدف إتاحة مبلغ من المال لشخص مستفيد في مؤسسة مالية أخرى دون اعتبار لما إذا كان المنشئ والمستفيد هما نفس الشخص.

يرى الباحثون أن هذا التعريف لا يغطي كل أنواع التحويلات التي يشملها (تحويل أموال) المذكور في تحويل الأموال لا يقتصر على التحويل المصرفي البرقي فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون التحويل غير مصرفي من خلال تحويل النقد الوطني – الجنيه السوداني – منخفض القيمة خاصة مع التضخم إلى نقد أجنبي ذو قيمة كبيرة أو من خلال شراء الأشياء الثمينة ذات القيمة المرتفعة مثل المجوهرات والذهب.

ب/ **النقل**: يقصد به أي نقل مادي دخلاً وخروجاً لعملات أو أدوات قابلة للتداول لحاملها من بلد إلى بلد آخر، ويشمل أي من طرق النقل الآتية:

1. النقل المادي بواسطة شخص طبيعي أو في أمتعته المصاحبة له أو سيارته،

2. شحن العملات من خلال حمولة منقولة معبأة في حاويات،

3. استخدام البريد لنقل عملات أو أدوات قابلة للتداول لحاملها بواسطة شخص طبيعي أو اعتباري.

يقصد به النقل المادي للأموال لمحاولة غسلها وأكثر الطرق يتم عبر تهريب الأموال والعملات خارج الدولة التي حصل منها المتهم في الجريمة على الأموال ذات المصدر غير المشروع عبر نقلها برّاً أو بحراً أو جواً إلا أن غالبية الدول تضع قيود على تداول العملات الصعبة مما يلجأ الجناة إلى جمعها من السوق السوداء حيث يترتب عليها اثر سالباً بارتفاع سعرها ونقصها في السوق.

4. الاستبدال: يقصد به مقايضته بمال آخر من نقدي إلى شراء سيارات أو عقارات بأسعار مرتفعة أو عملات أجنبية.

إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها:

يحاول من يتحصل على مال من مصدر غير مشروع خاصة أن كانت أموالاً كثيرة، إخفاء أو تمويه حقيقة هذه الأموال من خلال تحريكها عبر قنوات شرعية كي يؤدي إلى طمس وتمويه الطبيعة الحقيقية لها، وتتسع طرق ووسائل التمويه لدى غاسلي الأموال منها:

أ. شراء المشروعات المفلسة مثل الفنادق والمطاعم وشركات الصرافة.

ب. استخدام البنوك السورية والشركات الأجنبية الوهمية في عمليات التحويلات وخطابات الضمان وغيرها.

ج. إعادة الأموال السابق إيداعها في الحسابات الأجنبية إلى الحسابات التي خرجت منها.

3. الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال:

جريمة غسل الأموال من الجرائم العمدية التي يلزم لقيامها توافر الركن المعنوي للجرائم العمدية وهو القصد الجنائي، ويتكون القصد الجنائي من عنصرين هما: عنصر العلم، وعنصر الإرادة.

أولاً: عنصر العلم:

يجب أن يعلم الجاني في جريمة غسل الأموال بأن المال غير المشروع محل الغسيل متحصل من نشاط إجرامي، فإذا كان الجاني يجهل أن المال غير المشروع

قانونياً عن حسن نية أنه نظيف، فلا يقوم القصد الجنائي لتخلف أحد شروطه وهو عنصر العلم، كما يتوجب أن يعلم الجاني في جريمة غسل الأموال أن العمليات التي يقوم بها من شأنها تنظيف المال القدر غير المشروع وإدخاله إلى حيز الوجود المالي بصورة يبدو فيها المال مشروعاً، فإذا انتفى علم الجاني بذلك وكان حسن النية فلا يتوافر القصد الجنائي لديه.

ثانياً: عنصر الإرادة:

إضافة إلى عنصر العلم يتطلب القصد الجنائي توافر عنصر الإرادة والمتمثل بإرادة الفعل وإرادة النتيجة الجرمية، فيجب أن يريد الجاني في جريمة غسل الأموال كافة عناصر الركن المادي، إضافة إلى إرادته لتحقيق النتيجة الجرمية والمتمثلة في تنظيف المال غير المشروع، وإظهاره على أنه مال مشروع متحصل من نشاط مشروع.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة (حلمي، 2015) الذي تناول في دراسته اربعة مباحث مهمه وهي: وسائل مكافحه ظاهره غسل الأموال على المستوى الدولي & وسائل مكافحة ظاهره غسل الأموال في تشريعات بعض الدول & وسائل مكافحة ظاهرة غسل الأموال في التشريع المصري & دور اتحاد بنوك مصر في مكافحة عمليات غسل الأموال، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات من أهمها ضرورة عقد اتفاقية دولية لمكافحة عمليات غسل الأموال على غرار اتفاقية الأمم المتحدة التي عقدت في فيينا عام 1988م وحث الدول الأعضاء على الالتزام بها واتخاذ التعديلات التشريعية التي تتلاءم مع احكام الاتفاقية، إضافة الي توصيات خاصه بالبنوك وضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة للحد من هذه الجرائم.

دراسة (الدوري، 2008) والذي تناول في دراسته الاضرار التي تتسبب فيها جرائم غسل الأموال من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية وجنائية والتي تمتد من المجتمع المحلي والدولي، أيضا تناول أسباب تنامي ظاهره غسل الأموال وهي التجارة في المحرمات مثل المخدرات، والفساد الإداري مثل الرشاوي والعمولات. كما تناول الدوري طرق لمكافحة وذكر العديد من المعوقات التي تواجه غسل الأموال.

دراسة (اسماعيل، 2019) والتي ذكر فيها ان جرائم غسل الاموال تعتبر من اخطر جرائم الاقتصاد الرقمي، بل انها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والاعمال، وهي ايضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الأنشطة الاجرامية ومكافحة انماطها المختلفة، وتناول البحث عدة محاور وهي مفهوم ظاهرة غسل الاموال ومراحلها وتطورها وطبيعتها القانونية وعوامل انتشارها & محل جريمة غسل الاموال وعقوباتها & الآثار المترتبة على جريمة غسل الاموال (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).

دراسة (الشاهد، 2021) والتي استعرضت مشكلة غسل الاموال في العام وآثارها الاقتصادية وضوابط مكافحتها في بعض الدول الاجنبية والعربية والمنظمات العالمية. وقد استندت الدراسة الي عدد من التقارير والدراسات الصادرة عن جهات دولية مختلفة مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المفوضية الاوربية وغيرها من المنظمات والجهات الدولية التي تنشط في مكافحة غسل الاموال، بالإضافة الي تقارير قطرية وإقليمية صادرة عن جامعة الدول العربية ومؤسسة الأهرام المصرفية.

دراسة (مزايدية، 2021): هدف هذا البحث الي معالجة الإطار النظري لظاهرة غسل الأموال وآليات مكافحتها في الجزائر. وذلك بتطبيق مقارنة استقرائية تحليلية. وقد خلص البحث على ان ظاهرة غسل الأموال هي أحد صور الجرائم الاقتصادية. حيث ساهم الانفتاح والتطور التكنولوجي والمعلوماتي وشبوع المراكز الخارجية في اتساعها. لذا اصبحت الحلول غير الاعتيادية أنجع الاساليب في مكافحة الظاهرة التي تعتمد تطبيقات الكترونية يصعب الكشف عنها بأساليب الرقابة الروتينية. يبينت الدراسة الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري.

دراسة (نضال، 2020): سلطت هذه الدراسة الضوء على اهم الآليات التي واجه بها المشرع هذه الجريمة عن طريق مؤسساته المالية والمصرفية، كما حاولنا الدراسة التطرق لأهم التدابير المخولة للبنوك لمكافحة هذه الجريمة. كما قدمت توصيات الي ضرورة إلزام البنوك بضرورة التغاضي عن مبدأ السرية المصرفية عند الشك في مصدر الأموال، كما عليها ان تفعل دور الرقابة الداخلية والخارجية، وان تبلغ الجهات المختصة عن جميع العمليات المالية المشبوهة لردع أي تواطؤ مع المجرمين.

دراسة (فضل الله، 2018): هدفت الدراسة لمعرفة الجهود العالمية والمحلية لمحاربة ظاهرة غسل الأموال بالتصدي لهذه الظاهرة العالمية والضارة على الاقتصاد الوطني مع المحافظة على سرية الحسابات لدى العملاء وفقاً للقانون، وقد كانت مشكلة الدراسة في اثر الإجراءات التي يمكن ان تتخذها البنوك ويمكنها ان تلعب دوراً فعالاً في سبيل الوقائية من ظاهرة غسل الأموال والكشف عنها عن طريق البنوك وتجعلها قادرة وتقوم بدور فعال في التصدي لعمليات تبييض الأموال التي لها اثر مباشر بالسرية المصرفية. اهم نتائج الدراسة توصلت اليها العلاقة الوثيقة بين مكافحة ظاهرة غسل الأموال والسرية المصرفية لحسابات العملاء. وقد اوصت الدراسة لابد من إيجاد تشريعات وقنوات أكثر صرامه لمكافحة هذه الظاهرة للحد من انتشارها لما لها من آثار سلبية على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مع المحافظة على سرية الحسابات.

دراسة (شاهين، 2009): هدفت الدراسة الي بلورة إطار فكري حول الاستراتيجيات المصرفية المتبعة من قبل البنوك في متابعة عمليات غسل الأموال وسبل تطويرها، وذلك من خلال الوقوف على الآليات والوسائل المستخدمة في معالجة هذه الظاهرة، والعوامل المؤثرة فيها، وقد أوضحت الدراسة مدى تأثير هذه الظاهرة ونتائجها السلبية على مجمل النشاط المصرفي، وأوصت بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص مع التركيز على بعض القضايا والموضوعات التي تتطلب توجيه عناية واهتمام خاص بها لوقاية الجهاز المصرفي وحمايته من الاخطار الناجمة عليها.

دراسة (أبو علون، 2021): هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية وفائدة حوسبة السلطة القضائية في حكومة السودان الإلكترونية، إضافة إلى التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه التحول الإلكتروني للسلطة القضائية. كما قدمت الدراسة مقترحات مناسبة لحوسبة كافة الإجراءات العدلية في السودان، ابتداءً من رفع الدعوى القضائية وحتى صدور الحكم وما يتبع ذلك من حق المتخاصمين في الرفع للمحكمة العليا مروراً بمحكمة الاستئناف قدمت مثل توضيح الفوائد والإيجابيات وإبراز الآثار الإيجابية لحوسبة السلطة القضائية على المجتمع السوداني. كما ركزت الدراسة على أهمية عملية تدريب الكوادر التي ستتعامل مع هذا النظام الحاسوبي ابتداءً من القضاة وكلاء النيابة وكتاب العدل من منسوبي السلطة القضائية وانتهاءً بالمستقيدين الأساسيين من المواطن السوداني.

دراسة (إبراهيم، 2020): والذي تناول في دراسته التحديات التي تواجه منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السودان، و أوضحت الدراسة التحديات في اربع مجموعات وهي: التحديات السياسية والقانونية والرقابية إضافة الي التحديات الفنية ومن ابرزها (عدم وضوح الرؤية الفنية للتعامل مع قطاع الاعمال والمهن غير المالية من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع، علاوة على عدم توفر التدريب الفني المتخصصين واللازم في مجال مكافحة للكوادر التي تعمل في هذا القطاع، عدم توفر التقنيات والبرمجيات التي تمكن او تساعد من تطور إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما تسهل من الوصول والحصول على المعلومات وتحليلها بالجودة والدقة اللازمين).

اتفقت جميع الدراسات السابقة بان جرائم غسل الأموال من الجرائم التي تتخطي الحدود ويمكن وصفها بانها جرائم عابرة للدول والقارات، وان هنالك اثار كارثية لمثل هذه الجرائم يمكن حصرها في الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تناولت بعض الدراسات الاستراتيجيات التقنية الالكترونية للمصارف والتي من شأنها ان تخفف من اثار هذه الجرائم.

المناقشة والاستنتاجات:

منذ نهاية العام 2018م شهد السودان العديد من الاضطرابات السياسية المتعاقبة والمتلاحقة، التي اثرت بدورها على العديد من نواحي الحياة اهمها النواحي الاقتصادية والاجتماعية في السودان. وقد تطورت النزاعات الاقليمية والازمات السياسية فأصبح تطبيق القوانين وتنفيذ اللوائح صعب للغاية للعديد من الاسباب.

هذا الواقع ترك مجال خصب لعمليات غسل الاموال فقد ساهم في زيادة الطلب على نزوح رؤوس الاموال للبحث عن اماكن امنه اخرى في العالم، كما ان عمليات المراقبة التقنية والالكترونية ومتابعة الاموال المغسولة والتعرف على مصدرها وفتح البلاغات القانونية وتبليغ جهات الاختصاص اصبحت في غاية الصعوبة خاصة مع تردي الاوضاع الاقتصادية لموظفي البنوك. وتحت ستار جذب الاستثمارات الاجنبية واعتماد على مبدأ السرية المصرفية المتاحة، نجد ان الاوضاع كانت مناسبة جدا لتبييض الاموال القذرة، والتي يمكن بعد ذلك تحويلها الي خارج السودان بكل سهوله بعد اكتسابها الصبغة القانونية، وذلك في انتهاك واضح لضعف التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الاموال.

تناول حسين محمد الدوري في دراسته بعنوان "غسيل الاموال: المفهوم – الاسباب – أسس واساليب مكافحة (دولياً وعربياً) 2008م" عن اسباب ظاهرة غسل الأموال ولخصها فيما يلي:

1. التجارة في المحرمات:

- تجارة المخدرات وتشكل 70% من الاموال القذرة.
- وتجارة الرقيق الابيض.
- اضافة الي نوادي القمار والدعارة برغم التحفظات لدى عدد من الدول والتشريعات عليها.

2. الفساد الاداري:

- الرشاري بأنواعها واساليبها للعاملين بالجهاز الاداري الحكومي.
- العمولات التي تُدفع لتمرير بعض الصفقات والعقود مع مؤسسات القطاع الحكومي.
- البيروقراطية، وتعقيدات الاجراءات الادارية والمالية في بعض النظم والأجهزة الحكومية تقود الي دفع الرشاشي والعمولات.
- الحواجز الجمركية المعقدة، وما يترتب عليها من عمليات تحايل وفساد للعاملين بمؤسساتها.

3. ارتفاع معدل الضرائب والرسوم وغياب اسس عدالة التوزيع للدخل القومي بشكل عام.

إجراءات الدراسة:

تم تصميم مجموعه من اسئلة المقابلة الشخصية، وبعد ذلك تمت مقابلات شخصية الي مجموعه من الاشخاص الذين لهم علاقة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وموظفين كبار من البنوك وقانونيين من ذوي الصلة بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. كما تصميم الاسئلة لعدد من المحاور المقيدة وهي:

- o المحور الاول: الانظمة واللوائح لقوانين لمكافحة غسل الاموال في البلدين. وواقع الموظفين والعاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال السودانية.
- o المحور الثاني: البنية التحتية التقنية المعلومات IT infrastructure للدولتين وواقع الحكومة الالكترونية في السودان.
- o المحور الثالث: الاستراتيجيات والرقابة المصرفية لمكافحة غسل الاموال في السودان.

وسيم تناول نتائج وخلصه اسئلة المحاور على التوالي:

اولاً: المحور الاول: الانظمة واللوائح لقوانين لمكافحة غسل الاموال في السودان. وواقع الموظفين والعاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال السودانية:

وقد افادوا المستجيبين في المقابلة الشخصية: بان قوانين ولوائح نظام مكافحة غسل الاموال تحتاج الي التحديث المستمر وذلك لمواكبة الاساليب الحديثة والمتطورة التي يتبعها المغسلين للأموال لتنتشر على جرائمهم واموالهم القذرة، خاصة انهم العديد منهم يلجأ احياناً الي تحويل هذه الاموال الي اصول اخرى مثل شراء العقارات او الاسهم او سندات بطاقات الائتمان او انشاء محلات لبيع الذهب وبناء مطاعم وفنادق فاخرة، وغيرها من الاساليب التمويه.

يشير الباحثون هنا الي ضرورة الربط الشبكي والتكامل والربط بين قواعد البيانات على مستوى الدولة والتي يقوم على اساس ربط كل المعاملات الرسمية خاصة المعاملات البنكية برقم الهوية او الرقم الوطني للمواطنين ورقم الإقامة لغير المواطنين بحيث يظهر رقم الهوية في حالات الابداع والتحويلات للمحول والمحول اليه، بالإضافة الي ذلك الربط بين جميع المعاملات في الوزارات المختلفة في حالات التسجيل لاسم عمل او شركة او أي عمل تجاري ومبالغ الاموال التي تدار بواسطة هذه الشركات والمؤسسات. كما يري الباحثون ان هنالك فوائد اقتصادية عظيمة منها على سبيل المثال سرعة ودقة اجراءات التحصيل الضريبي من هذه الشركات والمؤسسات.

افاد المستجيبين على انه توجد العديد من اللوائح التنظيمية منصوص عليها في نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب عند انشاء شركات جديدة، تلزمهم بإبراء الذمة المالية للمؤسسين وابرار ما يفيد بمصادر راس المال للشركة. ولكن تجابه ذلك العديد من المعوقات وهي صعوبة التحقق من دخل المؤسسين

للشركة ومصادر دخلهم الفعلي الدقيق، وذلك بسبب ضعف الربط الشبكي والتكاملية في قواعد البيانات الرسمية، والتي أكد الباحثون على أهميتها في الفقرة السابقة.

أقر المستجيبين بأن أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من المحتمل أن يتعرضوا للعديد من الضغوط مثل: الابتزاز أو التهديد أو الرشوة أو المحسوبية، خاصة مع عدم وجود قانون صريح وواضح يعمل على حمايتهم من الوقوع في ضغوط مجرمي غسل الأموال. وهنا يؤكد الباحثون بضرورة سن قوانين تحمي أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال كما يرى الباحثون بأنه من الضروري جدا توفير الرواتب المناسبة والامتيازات التي تكفل لهم التصدي دون ضغوط من أجل اكمال مهامه في المجال.

اتفق المستجيبين على ضرورة وجود عدد كافي من أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من المختصين في مجال تقنية المعلومات وأمن وسرية المعلومات وغيرها من التخصصات ذات الصلة بالمعلوماتية والتي تمكنهم ببراعة من عملية متابعة ورصد كل النشاطات المشبوهة.

ثانياً: المحور الثاني: البنية التحتية التقنية للمعلومات IT infrastructure ، وواقع الحكومة الإلكترونية في السودان:

مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية – (EGDI) e-Government Development Index

هو مؤشر يقيس ويعرض حالة تطور الحكومة الإلكترونية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الي جانب تقييم أساليب وأنماط تطوير المواقع الإلكترونية لهذه الحكومات. ويتضمن مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية خصائص تتعلق بالأمر الرئيسية مثل النفاذ الشبكي، البنية التحتية والمستويات التعليمية ليعكس كيفية استخدام الدولة لتكنولوجيا المعلومات لتمكين التواصل والدعم للشعب وادماج قطاعاته. (تقرير صادر من هيئة الحكومة الرقمية السعودية، 2022)

يتم اصدار تقرير مسح الحكومة الإلكترونية كل سنتين من قبل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نشر التقرير لأول مرة في عام 2003 ، ويقاس التقرير 193 دولة عبر ثلاث محاور (مؤشر الخدمات الحكومية على الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري) باستخدام 9 مؤشرات. يوفر التقرير لصناع القرار أداة لتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في الحكومة الإلكترونية وتوجيه سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية.

جدول رقم 1: واقع حكومة السودان الإلكترونية من خلال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر من الأمم المتحدة في العام 2020م على النحو التالي: (المصدر: التقرير الصادر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2020)

السودان الترتيب الدولي	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية 2020م	مؤشر الخدمة عبر الانترنت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر رأس المال البشري
194/170	0.3154	0.3059	0.2844	0.3559

من المصدر اعلاه تبين ضعف كبير وواضح في تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالسودان، كما ان مؤشر البنية التحتية للاتصالات (البنية التحتية التقنية) بالسودان يحتاج الي بذل مزيد من الجهود للتقدم صعوداً في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية. وهذا ما أكده المستجيبين في افادتهم بان البنية التحتية التقنية في السودان تحتاج الي تقوية حتى تساهم في عملية الربط الشبكي وتكامل قواعد البيانات لمكونات الحكومة الإلكترونية.

افاد المستجيبين عند استفسارهم عن الاجراءات المتعلقة بالتحقق من هوية المواطن او المقيم عند فتح الحسابات البنكية واجراء العمليات المالية، بان عدم اجراء احصاء سكاني في السودان في السنوات الماضية ادى الي ان هنالك عدد ليس بالقليل من المواطنين او المقيمين خاصة في الولايات الطرفية لا يملكون ارقام وطنية، وبالتالي فان بعض العمليات البنكية قد تحدث فيها نوع من التجاوزات!.

افاد المستجيبين بأنه لا توجد عملية متابعة آلية متزامنة من الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال لجميع العمليات البنكية خاصة السحب والاياداع التي تحدث بالبنوك وجميع فروع البنوك. وقد كنت الردود متفاوتة حول التساؤل حول العقوبات التي وردت في نظام مكافحة غسل الأموال هي مفعلة؟ وما مدي ملائمتها مع حجم الجريمة هل هي مناسبة؟ ام تحتاج لعقوبات اكثر ردياً؟ وهل المجتمع يشعر بهذه العقوبات وبالتالي يرتدع عن ارتكاب مثل هذه الجرائم؟ والاتفاق في ان جميع العقوبات تعتبر رادعة ولكن هنالك صعوبات في تطبيقها وتنفيذها، وذلك لأسباب متعددة، كما ان المجتمع يحتاج الي مزيد بالتوعية بمخاطر غسل الأموال وبان المجتمع ايضا يمكن ان يلعب ادواراً متنوعة في مجال مكافحة، كما افاد المستجيبين ان غالبية المجتمع ليس له دراية عن بالعقوبات ونظام مكافحة غسل الأموال.

ثالثاً: المحور الثالث: الاستراتيجيات والرقابة المصرفية لمكافحة غسل الأموال في السودان:

أفاد المستجيبين في التساؤل حول " هل هنالك رقابة الكترونية متزامنة من البنك المركزي على جميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك المحلية؟ اذا كانت موجوده نرجو وصفها بدقة؟ واذا لم تكن موجوده أذكر المعوقات؟ " فكانت افادتهم انها لا توجد رقابة الكترونية متزامنة من البنك المركزي على جميع البنوك المحلية وذلك بسبب معوقات متعلقة بالبنية التحتية وضعف شبكة الانترنت خاصة في الولايات الطرفية، وهذا الامر يأخر كثيراً في عمليات الاكتشاف المبكر لعمليات الغسيل للأموال وبالتالي سرعة اندماج الأموال القذرة في الدورة المالية المصرفية ويسرع في عملية تبييض تلك الأموال.

افاد المستجيبين بان موظفي البنوك يتلقون دورات تدريبية توعويه ومهنية حول مكافحة غسل الأموال، ولكنها ليست بالقدر الكافي وتحتاج الي الاستمرارية لمواكبة الاساليب المتطورة التي يلجأ اليها المغسلين للأموال. وفي رد المستجيبين على تساؤل عن مدى الحماية التي يوفرها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، لموظفي البنوك؟ من الوقوع ضحايا (الابتزاز أو التهديد أو الرشوة أو المحسوبية)؟ بان هنالك صعوبات تتعلق بتوفير الحماية القانونية والمادية لموظفين البنوك خاصة ان هنالك درجات متفاوتة في الفقر في السودان، الامر الذي قد يوقع البعض ضحايا لابتزاز او التهديد من مجرمي غسل الأموال، او الرشوة او بدوافع جهوية او محسوبية.

وفي رد المستجيبين خاصة من المصرفيين حول التساؤل: هل لدى موظف البنك الوعي الكافي بالآثار السلبية الناتجة من جريمة تبييض الأموال على الدورة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية وما يترتب عليها من زعزعة للنظام المصرفي والمالي فيها: بان اغلبية المصرفيين يحتاجون الي مزيد من التوعية حول أخطار غسل الأموال خاصة انهم يعملون

في أخطر واهم مرحلة من غسل الأموال وهي مرحلة الاندماج في الدورة المصرفية. كما افاد المستجيبين من المصرفيين حول السؤال الذي وجهه اليهم: ما مدي التزام البنوك بالتغاضي عن السرية المصرفية للعميل البنكي في حالة الشك في مصدر المال المودع والتبليغ لدى الجهات المختصة بجرائم غسل الأموال، بأنه في بعض الاحيان قد يفسر أي درجة من الشكوك حول مصدر الأموال لمصلحة العميل، مع وجود النصوص الواضحة في قانون مكافحة الأموال بضرورة التغاضي عن السرية المصرفية في حالة الشك في مصدر الأموال.

النكأ الاصطناعي واستخداماته في مكافحة غسل الأموال:

يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا هامًا في مكافحة غسل الأموال، حيث يمكن استخدام التقنيات الذكية لتحليل البيانات مثل تقنيات تعلم الآلة وتقنيات التعلم العميق، في الكشف عن العمليات المصرفية المشبوهة في النشاطات المالية التي قد تشير إلى وجود عمليات غسل أموال.

يمكن ان تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي فيما يلي :

1. **تحليل البيانات (علم البيانات):** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المالية والاقتصادية والمصرفية للكشف عن أي أنماط غير عادية او مشبوهة في النشاطات المالية خاصة التحويلات المحلية والخارجية.
2. **التعرف على الأنماط (تقنية تعلم الآلة):** يمكن للذكاء الاصطناعي تُعلم الأنماط الاقتصادية والمالية المشبوهة والمرتبطة بالغسل، الامر الذي يقود هذه التقنية لتحذير المؤسسات المالية لحظة الاشتباه في شبهة غسل الاموال.
3. **الكشف عن المعاملات المشبوهة (تقنية التعلم العميق):** يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد المعاملات المالية المشبوهة والمرتبطة بالغسل، مما يتيح للمؤسسات المالية والمصرفية التحقق من المعاملات واتخاذ الإجراءات اللازمة.
4. **التعرف على العملاء (المستفيدين) خاصة المشبوهين:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل السجلات المالية والتعرف على العملاء المشبوهين والذين يتورطون في عمليات غسل الاموال.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

1. ضرورة مراجعة قوانين مكافحة جرائم غسل الاموال ونظام الهيئة الوطنية لمكافحة، بصورة دورية، اضافة الي ضرورة مراجعة لائحة العقوبات ومدى امكانية ردها لمجرمي جرائم غسل الاموال، ومتابعة تطبيقها وتنفيذها، مع الاهتمام بالنواحي الاعلامية مثل طباعة نشرات لجهات الاختصاص بالمجرمين ونوع الجريمة والعقوبة التي تم تنفيذها، وعلان ذلك على وسائل الاعلام حتى لا يفكر الاخرون في ارتكاب هذه الجرائم.
2. توعية المجتمعات بمخاطر غسل الاموال وما يترتب عليها من اثار سلبية في الجوانب السياسية والاقتصادية وخاصة الاجتماعية، لان ذلك يساهم في تقليل الوقوع في مثل هذه الجرائم بحسن نية، ويمكن ان تكون عملية التوعية في شكل دورات تدريبية مفتوحة مجانية، او برامج تلفزيونية او اذاعية أو عن طريق المقالات والاعمدة الصحفية، وغيرها التي من شأنها توصيل المعرفة.
3. أهمية التنسيق الكامل بين الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال السودانية والامم المتحدة والانتربول وذلك بغرض المتابعة المستمرة للمستجدات في عمليات غسل الاموال، ايضا التواصل بين الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال السودانية والهيئات المناظرة لها في الدول الاخرى وذلك بغرض متابعة عمليات تبييض الاموال عبر الدول، بالإضافة الي تبادل الخبرات بين هذه الهيئات.
4. الاهتمام بالمصرفيين (إدارات وموظفي البنوك) وزيادة توعيتهم بمخاطر جرائم غسل الاموال، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم، حتى لا يقعوا في براثن مجرمي جرائم غسل الاموال، فيقعوا ضحايا لعمليات ابتزاز، او رشواي، او تهديد او غير ذلك.
5. زيادة عدد الكوادر والمتخصصين في تقنية المعلومات من ضمن اعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال، مع تدريبهم التقني الكافي داخليا وخارجيا.
6. انشاء وحدة فنية خاصة بتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها في مجال مكافحة غسل الاموال، وذلك لمجابهة هذه الجرائم بطرق حديثة ومواكبة بالدقة والسرعة المناسبة.
7. ضرورة الاهتمام بتطور البنية التحتية التقنية في السودان، وذلك لضمان توفير خدمة اتصال شبكة الانترنت قوية ومستمرة.
8. الاهتمام بالربط الشبكي وربط قواعد البيانات الرسمية، في الوزارات والمصالح مع البنوك المحلية والبنك المركزي والهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال.

شكر وتقدير:

يقدم الباحثون بخالص الشكر والتقدير والامتنان لإدارة جامعة الملك فيصل بالملكة العربية السعودية وذلك لتقديمها كافة اشكال الدعم لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة والباحثين خاصة مجال البحث العلمي، ونخص بالشكر الجزيل عمادة البحث العلمي بالجامعة للموافقة على دعم هذه البحث العلمي بالرقم GRANT3239.

المراجع

- [1] حلمي، خالد سعد زغلول. (2015). مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المقارن. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 1، ع 1، 1 - 31
- [2] الدوري، حسين محمد. (2008). غسل الأموال: المفهوم - الأسباب - أسس وأساليب مكافحة (دوليا وعربيا). أعمال ندوات وملتقيات: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 135 - 145 .
- [3] إسماعيل، عمر مزبون عطية. (2019). غسل الأموال الجريمة والآثار. مجلة مصر المعاصرة، مج 110، ع 535، 267 - 332 .
- [4] الشاهد، سمير. (2021). غسل الأموال: آثاره وضوابط مكافحته. مجلة دراسات مصرفية ومالية، ع 37، 41 - 83 .
- [5] مزاهدية، رفيف حمادة. (2021). مكافحة جرائم غسل الأموال في الجزائر: الواقع والحلول. مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 2، ع 3، 174 - 200 .
- [6] نضال، سالم. (2020). الدور الوقائي المخول للبنوك من أجل مكافحة جرائم تبييض الأموال. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج 5، ع 2، 227 - 256 .

- [7] فضل الله، كمال الامين (2018): دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسل الأموال واثرها على السرية المصرفية: دراسة قانونية مقارنة، مجلة جامعة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، السودان، مجلد 9، العدد 2.
- [8] شاهين، علي عبدالله (2009): الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسل الاموال وسبل تطويرها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، المجلد 17، العدد 2، ص 637-676.
- [9] النور، أحمد يعقوب، المعشي، محمد علي(2011): أساسيات البحث العلمي ومناهجه، مكتبات الهندسة، جازان، السعودية.
- [10] عيد، محمد فتحي (1999م): واقع الإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.
- [11] الشاذلي، فتوح عبد الله الشاذلي(1443هـ-2021م): جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، ص 515.
- [12] شريط، محمد شريط (2010م): ظاهرة غسل الأموال في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير.
- [13] أبو علوان، سعد مأمون وآخرون(2021)، حوسبة النظام القضائي السوداني (التحديات، والمعوقات والحلول)، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية - العدد الثالث.
- [14] إبراهيم، طارق مجذوب (2020): منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السودان وتحدياتها، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السادس عشر.
- [15] ابن منظور (711هـ)، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، 6/111.
- [16] من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م – جمهورية السودان - (المادة 3).
- [17] قانون مكافحة غسل الأموال (رقم 80) لسنة 2002م المعدل بالقانون (رقم 78) لسنة 2003م 2003/6/8م – جمهورية مصر العربية.
- [18] ابن منظور (711هـ)، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، 5/36.
- [19] تقرير صادر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بعنوان «مسح الحكومة الإلكترونية 2020 – الحكومة الإلكترونية في عقد العمل من اجل التنمية المستدامة U N-EGV-TRN-20-FINAL».
- [20] تقرير صادر من هيئة الحكومة الرقمية السعودية، بعنوان «نبذة عن أداء المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية الصادر في 2022م» .